الديمقراطية.. المفتاح الوحيد!!

عبدالله العقيلي

■.. إن الواقع الذي تعيشه بعض الأحزاب السياسية في بلادنا، وخصوصاً تلك الأحزاب التي تسمي نفسها بـ «أحزاب المعارضة».

وانعكاس ذلك الواقع وبصورة مؤسفة في ممارسات وتصرفات وسلوكيات قيادات تلك الأحزاب.. ناهيك عن مسئولية تلك القيادات الحزبية في تعطيل العمل الحزبي من خلال شل فعاليات الهيئات الحزبية، بما في ذلك الهيئة القيادية في كل حزب، وهي اللجنة المركزية التي تشكل العمود الفقري لهذا الحزب أو ذاك.. باعتبارها الهيئة التي يكتسب الحزب من خلالها شرعية وجوده وحركته وفاعليته.

صحيح أن ثمة أخطاء رافقت تجربة التعددية الحزبية بعد اعلان وقيام الوحدة المباركة في ٢٢ مايو ١٩٩٠م وخصوصاً فيما يتعلق بعدم تطبيق الشروط الأساسية والمؤهلات للتأسيس الحزبي من قبل لجنة الاحزاب والتنظيمات السياسية بل يمكن القول أن المعيار الذي كان يحكم طبيعة العمل لدى لجنة الاحزاب في تلك الفترة بالذات كان معياراً سياسياً بكل المقاييس ، ولكنه يمثل المعيار الواقعي «المعقول والمقبول» للتعامل مع واقع وظروف التعددية الحزبية القائمة آنذاك، وهذا يعني أن لجنة الأحزاب والتنظيمات السياسية لم يكن أمامها معيار آخر غير المعيار السياسي في تلك الظروف البالغة الحساسية التي أعقبت إعلان وقيام الوحدة مباشرة حيث أخذت لجنة الأحزاب بالمعيار السياسي لترجمة مبدأ التعددية الحزبية إلى واقع عملي يجسد الدستور الديمقراطي للجمهورية اليمنية ابتداء من الـ٢٢ من مايو ١٩٩٠م ولكن ماهو ليس صحيحاً أن تظل لجنة الأحزاب والتنظيمات السياسية خلال الاربعة عشر عاماً الماضية فاقدة الحركة حيث لم نشهد لها أية متابعات إدارية ملموسه بصدد تنفيذ الاحزاب والتنظيمات السياسية للشروط والأسس التي على ضوئها استمدت منها تلك الاحزاب والتنظيمات السياسية في بلادنا شرعيتها بممارسة العمل الحزبي في إطار مبدأ التعددية الحزبية والسياسية ولاندري هل يعود سبب هذا الجمود الذي تعيشه لجنة الأحزاب والتنظيمات السياسية. هل لأنها تعمل تحت سقف ألمسؤوليه لوزارة الشؤون القانونية ، أم أن هناك سبباً آخر أحال دون أن تحرز اللجنة أي تقدم يذكر في مجال عملها من شأنه أن يساعد في تقييم مستوى الأداء الحزبي خلال الفترة الماضية.

● لقد تشكلت في بلادنا خلال الفترة الماضية خارطة العمل الحزبي. ووضعت أمامنا تجربة التعددية الحزبية جملة من الحقائق والمسلمات التي ينبغي علينا الوقوف إزاءها والأخذ بها بروح نقدية وموضوعية لنتمكن من معالجة وتصحيح الأوضاع الحزبية في إطارها.. وفي إطار الفهم الواعي والمسؤول للعمل الحزبي إنطلاقاً من المسؤولية الوطنية التي تتطلب من الجميع التعاون والشراكة الوطنية بإتجاه يقودنا جميعاً إلى تصحيح المسار الحزبي في بلادنا .. سواء على صعيد كل حزب أو تنظيم سياسي على حده.. أو على صعيد الحوار الحزبي الشامل الذي يقود إلى لملمة الشتات الحزبي وتوحيد طاقاته الوطنية الخلاقة و المبدعة وبما يسهم في صنع التحولات الجذرية العميقة التي تقود بلادنا ومجتمعنا نحو التطور والتقدم والتغيير الشامل

● ولكي نستفيد من الدروس المستخلصة التي أفرزتها تجربة التعددية الحزبية ينبغي على الاحزاب والتنظيمات السياسية في بلادنا الوقوف بمسئولية أمام تجربة العمل الحزبي ، من خلال التقييم الموضوعي والنقدي وممارسة الشفافية بأسلوب حضاري كأداة لعملية التصحيح الحزبي وبعباره أخرى يمكن القول أن التصحيح الحزبي المطلوب مرهون بممارسة الديمقراطية باعتبار الديمقراطية هي المفتاح الوحيد لعملية التصحيح الحزبي الجزئي والشامل..

١٧يوليو.. انطلاقة عهد جديد

علي علي يعقوب

● قبل ربع قرن من الزمن كان اليمن على موعده مع الجباة الحرة الكريمة عندما جاء فخامة الأخ/ علي عبدالله صالح- رئيس الجمهورية الى حكم اليمن، هذا القائد الفذ الذي أحب وطنه حتى الثمالة ووسع قلبه كل أبناء شعبه دون تمييز صنع عهداً ميموناً لهذا الوطن وللأمة اليمنية كلها على مساحة اليمن الطبيعية كما عرفها الأجداد منذ عهد سبأ وحمير وذي ريدان...

ولأنه تسلم السلطة بانتخاب ممثلي الشعب فقد حافظ على الديمقراطية حتى اصبحت سلوكاً شعبياً يمارسه كل مواطن في اختيار سلطته المحلية وممثليه في السلطة النيابية وتوجت بالانتخابات الرئاسية..

ولأنه أحب وطنه فلم يأل جهداً في تحقيق الوحدة اليمنية منذ الوهلة الأولى لأداء القسم وخطه الأول قراراته وتخطى كل حواجز الكراهية والحقد وحدود التشطير والانفصال واحوال التشرذم وتقطيع الارحام وعمل جاهداً على نسف كل هذه الحواجز والحدود والموانع المصطنعة وتحمل في سبيل ذلك كل الجهود المضنية وتجاوز الصعاب والعقبات وعمل بجد واجتهاد حتى تحققت الوحدة اليمنية المباركة وعاد لليمن اسمه الخالص دون زيادة صفة أو توضيح معنى اليمن وحده كما كان منذ غابر الزمان اليمن الطبيعية اليمن السعيد..

ولأن الوحدة جاءت بعد جهود شاقة ودراسة وتمعن لمكانتها الروحية في نفوس الشعب أخذت رسوخها وقوة ثباتها من ثبات جبال اليمن الشامخة فلم تزعزعها مؤامرة انفصال أو حركة تمرد..

قائد مسيرتنا الحضارية فخامة الأخ/علي عبدالله صالح- رئيس الجمهورية الذي تسلم السلطة في ١٧يوليو عام ٧٨م كان يحمل في قلبه الحب الكبير و في عقله الإدراك المستنير وبعد النظر جعل نصب عينيه الوحدة الوطنية فعمل على توحيد القلوب وأن هذا الوطن هو ملك الجميع والواجب المقدس للوطن على الجميع فاشرك كل الطوائف اليمنية والتوجهات الحزبية بدءاً من لجنة الحوار ومروراً بالميثاق الوطني والمؤتمر الشعبي العام وتوجت الجهود المباركة بالتعددية الحزبية والتداول السلمي للسلطة عبر صناديق الاقتراع وهاهو اليمن يعيش عصره الذهبي في حرية الرأي والقبول بالرأي الآخر وكانت الانطلاقة الكبرى من تغيير النفوس الى الواقع المعاش نحو الحياة الكريمة والعيش الرغيد فتحققت الانجازات التاريخية والمنجزات العظيمة على كل المستويات وفي جميع المجالات وأسست البنية التحتية في الخدمات الضرورية من مشاريع الخير والنماء وشق الطرقات وبناء المدارس والمستشفيات والمصحات وأقيمت صروح العلم والمعرفة ومنارات الحضارة في رؤوس الجبال وبطون الأودية في انطلاقة أفقية شملت الريف والمدينة وتحليق عمودي وصلت الى أعلى مستويات العلم والمعرفة والتكنولوجيا الحديثة وأقيمت لها الجامعات في كل المحافظات والأكاديميات العسكرية والأمنية والمعاهد العليا والمراكز البحثية اهتماماً بالانسان اليمني الذي هو أساس التنمية والحضارة والبناء والتقدم والتطور المزدهر على أسس متينة وقوية فرضت نفسها على العالم بأسره فاحترم سياستنا وتقبل وجودنا واعترف بحقنا فأصبح اليمن يملك ثقلاً دولياً كبيراً وينال احتراماً عالمياً عالياً مشاركاً وبكل ثقل وأثر طيب الأسرة الدولية في جميع المواقف الإنسانية والأحداث الدولية بل أصبح ينظر الى اليمن كنموذج يحتذى به في فض النزاعات وفك الارتباطات الحدودية والنهج الديمقراطي السليم إننا نعيش العهد الذهبي في حضارة اليمن وعهوده العريقة بفضل فخامة الأخ/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية.

ماذا نريد..؟!

علي عبدالله مياس

● متفقون نحن العرب أننا أكثر الأمم استهلاكاً للكلام في المجالس والباص والعمل وغيرها من الأماكن.. فنتحدث كثيراً ونشطح بأحلامنا في أتفه الأشياء وإن كان عند ذكر إحدى المغنيات المتغنجات التي ليس لها أي صلة بالفن.

كثر خلط الأوراق ببعضها في أحاديثنا وربط الأمور بغيرنا يجعلنا لانعرف ماذا نريد بالضبط؟ وهذه حقية لايستطيع إنكارها إلا من يحاول الهروب منها..

والتي يلقلق الكثير منها سواءً كانوا ساسة أو مواطنين فيدفعهم ذلك للتناسي والذي يُعد السبب الرئيسي لفشلنا وعدم الحصول على أي شيء أو حتى تحديد مانريد.

من أهم الأمور التي لابد من الاعتراف بها لمعرفة أساس مشاكلنا ثم الدخول في حيثيات وأساليب العلاج لحالتنا أشخاصاً وحكومات بعد التشخيص الصحيح!!

إن الأحداث التي تعصف بنا وتهربنا عن مسئولياتنا بتحويل كل ذلك الى الغير إنه السبب فيما يصيبنا ويعتبر حجر عثرة ورأس المصائب ونحن ليس لنا حول أو قوة فيما يحدث... كنوع من التخفيف من الآلام التي نحس بها... معتقدين أن اسلوبنا هذا في التعامل مع مشاكلنا سيحلها ويقضي عليها.. ولكن مانراه ونحسه عكس ذلك تماماً... فكلما حاولنا ربط مانحن فيه بالأجنبي أو مايسمى الأيدي الخارجية التي تبسط نفوذها لكي تنفذ ماتريد ونحن مكتوفي الأيدي يعتبر آخر المهدئات التي نستخدمها فالموضوع نعرفه ونعرف مسبباته التي ننظر اليها بعين الرأفة والحب المرغم عليه بسبب دخولنا متاهات نعرفها سلفاً... إنما لمجرد اعتقادنا أن مصالح البعض فيها كثير من أمورنا تدل على تخبطنا.. ودائماً ننتظر الحلول لمشاكلنا من الغير وكأننا غير مسئولين عن أنفسنا ويطول انتظارنا للحل... أو نطلب الحل ممن تسبب في المشكلة.. اعتقد أن الحيرة التي نتعامل بها مع قضايانا توحي أننا لسنا طرفاً فيها..

وإلا لحاولنا فهم مانحن وسبب هذه السقطات التي نقع فيها الدليل على ذلك عدم تحديد مانريد.

ربما عدم الخروج من الدوامة التي ندور في فلكها سببه اعتقادنا بالاحتياج الى طرف ثالث لكل مانريده أو نهدف إليه.. فنحن بحاجة لمناشدة المجتمع الدولي للتدخل لايقاف الاعتداءات الاسرائيلية ونحن في حاجة أكثر للمساعدات الخارجية لتنفيذ مشروعات التنمية وفي حاجة ملحة للخبرات الأجنبية لحل مشاكلنا المحلية المستعصية حتى في وجود الخبرات المحلية..

حتى في الاختلاف فيما بيننا نكون في أمس الحاجة الى تدخل المحاكم الدولية..

والأدهى من ذلك والأمر أن اجتماعاتنا تحدد فيها المواضيع التي ستناقش تسرب تمرر عن طريق طرف آخر، سواءً بأسلوب النصيحة أو الضغط السياسي كون الأطراف المجتمعة مازالت عديمة المعرفة بمصالحها..

لذلك يجب على العاقلين في العالم إبداء النصح بل وفرضه بالقوة إن احتاج الأمر ذلك.

لهذا فإن كل مانفعله الوقوف موقف المتفرج دون أي تدخل جاد لحل مانريد حله مما يزيد الأمور تعقيداً.. فنسلم أن هذه القضايا لايمكن أن تحل الا بمعجزة في زمن خلا من المعجزات..

فإذا ظل حالنا على ماهو عليه نكون حكمنا على أنفسنا بالإنتحار، لن نقول البطئ بل السريع، في ظل التسارع الكبير للأحداث في عالمنا العربي والاسلامي، فأين نحن من كل مايحيط بنا؟

وماذا نريد أولاً وقبل كل شيء؟

ثم نحدد بعد ذلك اتجاه السير حتى يكون لهدف محدد يرتضيه الكل ويسير فيه...

محرك القانون

المحامي/طارق عبدالملك الشوافي

تاج القضاء العدل ومبدأ تحققه استقلاله فالعدل اسم من أسماء الله الحسنى لايتحلى ولايحمل ذلك الاسم صفة إلا قاض لايخاف ولايهاب إلا الله ويعمل بشريعتّه السمحاء التي شملت كل مايتعلق بحياة الإنسان من حقوق وواجبات التي تحقق العدالة القضائية يعني الأمن والاستقرار والنمو أما مأمورو الضبط القضائي بجميع فئاتهم وصفاتهم والنيابة العامة ماهما إلا حارسان لباب العدالة بالمجتمع التي ينظمها ويحميها القضاء فإذا تهاون وتلاعب وتقاعس الحارسان وخالفا القانون فإن ذلك يتسبب بدخول الفوضى والإرباك الى القضاء الذي يعتبر طوق وسور الدولة الحديثة الديمقراطية وبما أن القضاء ومساعديه مأموري الضبط والنيابة العامة يمتلكون دستوراً يتضمن في طياته كل ماينظم الانسان شرعاً وقانوناً، علماً أنني أعتبر الدستور بمثابة مولد كهرباء والقانون يمثل الطاقة الموجودة فيه ومحرك الطاقة هو المحامي.

أما الأسلاك الكهربائية هما مأمورو الضبط القضائي والنيابة العامة.

وكل ذلك ينصب إلى المصباح وهو القضاء فإذا توافقت العملية نتج عنها إضاءة المصباح الذي يبث نوره لجميع شرائح المجتمع وهنا تظهر أهمية المحاماة باعتبارها مهنة علمية مستقلة فكرية حرة مهمتها التعاون مع القضاء وجميع الجهات الرسمية وغير الرسمية فيما ينصب في خدمة المجتمع اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وصحياً وانسانياً وثقافياً وتشريعياً وقضاء وغير ذلك باعتبار أن المحامي هو محرك القانون.

المياه في طيف المستقبل

محمد الزبيدي

يقال أن حروب أو صراع القرن الحادي والعشرين سوف تكون صراعات أو حروب مائية وللأسف فإن مثل هذه المقالات والتي ترددها وسائل الاعلام تقطع النظر عن رحمة الله لكن مانحسه ونلمسه في صنعاء يلقي بظلاله على النفوس فيحتلها الشك حول صحة أوعدم صحة هذه الرؤى والمقالات فنحن في العاصمة نعاني فعلاً من شحة المياه ورغم المعاناة فإن الاسراف في استهلاك المياه الموجودة قائم على أشدّه ومع أن التحذير من نقص حوض صنعاء قائم منذ سنوات وأن مطالبة ترشيد الاستهلاك مستمرة إلا أننا لم نجد حلولاً عملية فيما لو استثنينا بعض السدود والحواجز القريبة من العاصمة ومن المعروف علمياً أن الأحواض التي تحتفظ بالمياه الجوفية قد تكونت من آلاف السنين إن لم نقل من ملايين السنين وإذا كانت صنعاء وكل المدن اليمنية قبل الثورة محدودة المنازل والسكان فإنها لم تكن تستهلك من المياه سوى١٠٠٠ من استهلاك اليوم كما تعرف أن صنعاء حملت من السكان ربما نفس النسبة علاوة على أن نظام الحمامات لم يكن يستهلك المياه لا في المساجد ولا في المنازل ومن يتأمل مايخرج من مجاري العاصمة سوف يجد كماً كبيراً من المياه التي تذهب هدراً وكان يفترض ان يستفاد منها في عملية الري بدلاً من أن تذهب هباءً ولو قمنا بتجميع مياه المساجد التي تخرج عند كل فرض سوف نجد أنها تروي آلاف الدونمات وهنا قد نتسائل ماهو الاقتصاد؟ البعض يعتقدون أن الاقتصاد هو النشاط وجمع الموارد وهذا اعتقاد خاطئ فالاقتصاد في استهلاك المياه والاستفادة من المياه المستعملة هو واحد من أوجه النشاط الاقتصادي ولاسيما أننا فعلاً نعاني من شحة المياه ومن نقص خطير في المياه الجوفية في حوض صنعاء على الأقل خاصة وأن الجفاف قد تعاقب على البلاد فباتت الأمطار الموسمية غير منتظمة ولقد كان جفاف السنة الحالية من أشد ماعانته بلادنا لأن الجفاف كان عاماً تقريباً وهذا مالا نعهده فقد كانت بعض المناطق تعاني من الجفاف لكن أكثر المناطق كانت تعيش في رخاء ومن ذلك على سبيل المثال لواء أو محافظة إب والذي أطلق عليها لقب اللواء الأخضر وعلى أية حال نحن نتحدث عن العاصمة وعن الاسراف في استهلاك المياه ومياه الشرب لابديل عنها كسائر الاستخدامات للمياه علماً بأن البدائل باهظة التكاليف أما إذا فكرنا في تحلية مياه البحر فقد يكون هذا فوق الطاقة ان بالنسبة لمصانع التحلية أو فيما يتعلق بتمديدات النقل لبعد المسافة فضلاً عن أن التحلية ذات قدرات محددة هذه مجرد أفكار وإن كنا قد سمعنا أن هناك دراسات جادة تجري منذ وقت غير قصير وهو مايعني أن المشكلة مأخوذة بعين الاعتبار، مامن شك أن الثورة اليمنية المباركة أحدثت نقلة هائلة في حياة المجتمع والأفراد لكن هذه النقلات الحسية والمعنوية، فأما الحسية فكانت المنزل النظيف والنظافة وأما المعنوية فهي تعني الوعي الثقافي ولكل هذه تكاليف ومصاريف وموضوع استهلاك المياه هو التكلفة وهو المصاريف ولاندري ماذا حدث للغيول التي كانت تغذي العاصمة كالغيل الأسود وغيل الاف أن الأول انقطع قبل أن يتعاقب الجفاف على البلاد وللجفاف اسباب كثيرة يأتي في مقدمتها التلاعب بالزكاة التي هي صنو الصلاة وفي الحديث الشريف :«مامنع قوم الزكاة الا منع عنهم القطر» وعلى أية حال فإننا في الوقت الذي نعاني فيه من شحة المياه نرى أننا مسرفون وعابثون في استخدام هذه المادة التي لايساويها البترول ولا الذهب ولا الفضة ومع أن الكل يدرك حجم المشكلة فإننا لم نحس بأن حلولاً عملية قد وجدت وذلك لأن المشكلة مؤرقة وياحبذا لو تبنت الجهات المعنية بالمياه عقد مؤتمر لاستقطاب الآراء حول ضرورة الحلول العملية قبل أن تستنزف البقية الباقية من حوض صنعاء و اذا كانت قد عقدت مؤتمرات اقليمية ودولية حول المياه فإننا احق بأن نهتم بمشاكلنا «وماحك جلدك مثل ظفرك»..؟!

يافصيح لمن تصيح؟

عبدالقوي منصور المغربي

أقام أحد الجيران في الحي الذي أسكنه حفل عرس لابنه وكنت ضمن من تمت دعوتهم لحضور الحفل وأثناء فترة القيل وبينما كان المنشد يردد بصوت عذب وجميل «رب بالسبع الـ....» انقطع التيار الكهربائي.. ساعتها قال كل من في خيمة العرس «الله يحكم على الكهرباء وعلى من يعملون فيها»..

وبعد قليل من الهدوء سمع صوت أحد الحضور وهو يقول : ياإخواني ماذا تعمل وزارة الكهرباء؟

هناك عجز بالتيار الكهربائي فالوزارة غير ملومة لأن الأمر خارج عن إرداتها..

فأجابه آخر بقوله: «لاشك أنك تعمل فيها»..

وإلا فلماذا تقوم بالدفاع عنها.. «هيا اسمعني» إحنا لايوجد عندنا عجز لا في تيار كهربائي ولاهم يحزنون..!! إحنا عندنا عجز في الضمائر..

وفتحات كبيرة جداً في جاكيتات وملابس المسئولين كلما ظننا أنها قد امتلأت أو أنها ستمتلئ جاء مسئول جديد لديه نفس الجيوب التي كانت مع سلفه ويبدأ بتعبئتها من جديد وكما أنه يحتاج الى الآمتيازات التي كان السابق يحظى بها..«مثل الفيلا، والسيارة، ومايؤمن به سفر أبناء للدراسة خارج الوطن...»

ويضيف: وحتى تقتنع بكلامي... ماعليكم سوى الذهاب آخر الشهر الى المكاتب التي يتم فيها التحصيل لترى بعينيك إقبال المواطنين على تسديد ماتستهلكه منازلهم، وفي نفس الوقت حجم المبالغ التي يتم أخذها من المواطنين حيث صارت خيالية نظراً لارتفاع سعر الكيلوات فأين تذهب كل تلك المبالغ؟

«لكن: يافصيح لمن تصيح»..

ثم تحدث آخر حيث قال: اسمعوا الحقيقة إن الحجة ليست على وزارة الكهرباء ولاعلى المواطن وإنما الحجة تقع على الأجهزة الرقابية و التي تطنش كل شيء ولاتبالي بما يعانيه المواطنون نتيجة لـ «طفي..لصي» من خسارة مادية تتمثل في اتلاف الأجهزة الالكترونية كالثلاجات- والسخانات- والغسالات- والتلفزيونات و..الخ والتي لايستطيع المواطن أن يشتري بديلها.. كون دخله الشهري لايكاد يكفي لتزويد أبناء بلقمة العيش التي يسد بها رمقه.

فلو وجدت الرقابة الصارمة على وزارة الكهرباء وغيرها من الجهات التي يتم فيها التلاعب بالمال العام.. لكانت الطاقة متوفرة والتيار يعمل دون انقطاع.. ويضيف: لكن «المال السايب يعلم السرقة»..

صفق له كل من حضر حفل العرس وأكدوا أن ماقاله هو الصحيح وعين العقل.. وأنه لو وجدت الرقابة الحقيقية والصادقة لكان كل شيء في بلادنا على خير مايرام... وتذهب مشاكلنا الى غير رجعة.

وبدوري أتمنى أن تقوم كل جهة بما يجب عليها نحو الوطن وأبنائه.. لأننا نعيش في القرن الحادي والعشرين الذي وصل فيه العالم الى ماهو عليه.. ونحن لازلنا غير متفقين حول الأسباب التي تؤدي بالكهرباء الى «طفي- لصي»..